مساهمة التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر
– دراسة حالة مؤسسة تيب ماكس (TUB MAX) ببرج بوعريريج –

The Contribution of Tax Incentives to Promoting Investment in Algeria
- A Case Study of Tub Max in Bordj Bou Arreridj -

عادل بن التومي[1,*]، محمد زرقون[2]

[1] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Bentoumi.adel@univ-ouargla.dz)
[2] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Zergoune.me@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2026/03/24؛ **تاريخ القبول**: 2026/04/24؛ **تاريخ النشر**: 2026/06/01

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية و هياكل الدعم و المرافقة في تشجيع الاستثمار في الجزائر، و لتحقيق هذا الهدف إرتأينا إستعراض الإطار النظري للتحفيزات الجبائية في ظل قانون الاستثمار 18/22 ثم التطرق إلى دراسة حالة لشركة ذات المسؤولية المحدودة(Sarl Tub Max) كنموذج عن المؤسسات التي استفادت من التحفيزات الجبائية في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، مع دراسة تحليلية لمؤشرات الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي لولاية برج بوعريريج.

توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة التحفيز الجبائي لها أثر إيجابي في تسجيل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية و المساهمة في خلق مناصب شغل جديدة ، إلا أنها لم ترقى بعد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة و المتمثلة في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاح : تحفيزات جبائية؛ حوافز استثمار؛ وكالة جزائرية لترقية الاستثمار.

تصنيف JEL : H26 ؛ H29.

Abstract: This study aims to highlight the role of tax incentives and support and accompaniment structures in encouraging investment in Algeria. To achieve this goal, we decided to establish this research paper through the theoretical framework of tax incentives under Investment Law 22/18. Then, we address a case study of a limited liability company (Sarl Tub Max) as a model of institutions that benefited from fiscal incentives within the framework of the Algerian Agency for the Promotion of Investment (AAPI), with an analytical study of investment indicators at the level of the decentralized single window of the province of Bordj Bou Arreridj.

The study concludes that the tax incentive policy has had a positive impact on registering a significant number of investment projects and contributing to the creation of new job positions. However, it has not yet lived up to achieving the state's strategic objectives, particularly in attracting foreign investment.

Keywords: Tax Incentives, Investment Incentives, Algerian Agency for Investment Promotion.

Jel Classification Codes : H26 ; H29.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

يعتبر دعم ريادة الأعمال و المقاولاتية من أهم السبل لتحفيز النمو الاقتصادي و تعزيز التنمية المستدامة في الدول المختلفة و تعد الجزائر واحدة من الدول التي تسعى جاهدة لتحسين بيئة الأعمال و دعم روح المبادرة و الإبتكار و ذلك من خلال إنشاء العديد من الأجهزة المساعدة على التشغيل (الصندوف الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANADE) و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ، بالإضافة إلى الوكالة الجزائريةلترقية الإستثمار (AAPI) و التي تهدف إلى تمويلو مرافقة هذه المؤسسات سواءا كانت في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال ، و ذلك من خلال التسهيلات اللازمة في الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى الاستفادة من مختلف التخفيضات و الإعفاءات الضريبية ، غير أنه لا يمكن إغفال التحديات و العقبات التي قد تواجه تنفيذ هذه السياسات ، فتحقيق النجاح في هذا المجال يتطلب تنسيقا فعالا بين القطاعين العام و الخاص و تشريعات مناسبة تحفز على الإبتكار و الاستثمار من خلال تحليل أفضل السياسات الجبائية لتعزيز الإستثمار.

I.1- إشكالية الدراسة :

ما هو دور التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تساهم هذه التحفيزات الجبائية في زيادة حجم الإستثمار؟
- هل التحفيزات الجبائية كافية لوحدها لجذب الإستثمار الأجنبي؟
- ما مدى مساهمة المنصة الرقمية في تبسيط إجراءات الإستثمار؟

I.2- فرضيات الدراسة : انطلاقا من الإشكالية يتسنى صياغة الفرضيات التالية :

- تؤدي التحفيزات الجبائية إلى تحسين القدرة التمويلية للمؤسسة من خلال تخفيض العبء الضريبي؛
- تساهم الإعفاءات الجبائية في زيادة حجم الاستثمارات وتوسيع نشاط مؤسسة تيب ماكس؛
- يؤثر استقرار ووضوح النظام الجبائي تأثيرا إيجابيا على قرارات الاستثمار داخل المؤسسة.

I.3- أهمية الدراسة : تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لكونها تبرز دور السياسة الجبائية كأداة إستراتيجية في توجيه و تشجيع الاستثمار داخل قطاع الاقتصاد الجزائري، كما تسهم في تحليل فعالية التحفيزات الجبائية من خلال جاذبية البيئة الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية، و المساعدة على فهم العلاقة بين الإطار الجبائي و قرارات المستثمرين من حيث التوسع أو إنشاء مشاريع جديدة.

I.4- الدراسات السابقة :

- **دراسة (حبار حاج محمد أمين & ناصر مراد، 2022) بعنوان: "دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية شركة كرياتيف انفيست نموذجا – دراسة تحليلية للفترة (2012 –2021)** ": مقال علمي منشور في مجلة دراسات جبائية، العدد الثاني لسنة 2022.

تناولت الدراسة أثر التحفيزات الجبائية على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. وقد خلصت إلى أن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية تساهم بشكل مباشر في رفع الربحية وتحسين الاستقرار المالي للمؤسسات، مما يعزز قدرتها على الاستثمار.

- **دراسة (نواصرية الزهراء، 2022) بعنوان: "دور التحفيز الجبائي في دعم وتشجيع المقاولاتية في التشريع الجزائري"**: مقال علمي منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الأول لسنة 2022.

تتناول الدراسة موضوع التحفيز الجبائي كأداة لدعم وتشجيع المقاولاتية في الجزائر، من خلال تحليل مختلف الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري لترقية هذا التوجه، خاصة ما يتعلق بالتمويل، وضمان القروض، والمرافقة، والتحفيزات الجبائية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن المشرع الجزائري اعتمد على عدة معايير لمنح التحفيزات الجبائية مثل السن، المؤهل، وطبيعة النشاط، إلا أن هذه المعايير لم تكن دقيقة بالشكل الكافي، حيث لم يتم التمييز بشكل واضح بين الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية العالية وتلك الأقل تأثيراً على التنمية.

- دراسة (**Benaouali Djilali, Bouziane Karim, 2026**) بعنوان **Fiscal Policy as a Mechanism Influencing Investment Decision-Making in Algeria: A Comparative Case Study of Three Economic Enterprises**، مقال علمي منشور في مجلة المالية و الأسواق، العدد الأول لسنة 2026.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير السياسة الجبائية على القرار الاستثماري في الجزائر، من خلال تحليل دور التحفيزات الجبائية في توجيه سلوك المؤسسات الإنتاجية خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال.

خلصت الدراسة إلى أن الإعفاءات الجبائية المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة قد ساهمت في تقليص تكاليف الاستثمار وتحسين ربحية المؤسسات، بما يعزز استمرارية القرار الاستثماري. كما تبين أن تأثير السياسة الجبائية يختلف حسب طبيعة النشاط وحجم الاستثمار، مما يؤكد دورها كأداة فعالة لدعم وتحسين مناخ الاستثمار.

II- الأسس النظرية للتحفيزات الجبائية:

II.1- تعريف التحفيزات الجبائية :

- التعريف الأول: تعرف التحفيزات الجبائية بأنها تلك التسهيلات والمعاملات الخاصة، والرخص المقدمة في شكل إجراءات ذات طابع تحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة من الأعوان الإقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو قطاعات معينة والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة للدولة (نواصرية، 2022).

- التعريف الثاني: التحفيزات الجبائية هي إجراءات خاصة وغير إجبارية لسياسة إقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الإقتصاديين المستهدفين على سلوك معين، يوجه إهتماماتهم إلى الإستثمار، في قطاعات أو مناطق لم يفكروا في إقامة إستثماراتهم فيها من قبل، مقابل الإستفادة من مزايا معينة (حبار، 2022).

وبالتالي التحفيزات الجبائية تعتبر سياسة ضريبية تستخدم من طرف الحكومة لتشجيع سلوك إقتصادي معين أو دعم قطاع معين في الاقتصاد.

II.2- خصائص التحفيزات الجبائية :

تتميز التحفيزات الجبائية بعدة سمات نذكر منها :

- هي إجراء اختياري، حيث أن الأعوان الإقتصاديين المستهدفين الحرية التامة بين الإستجابة أو الرفض لهذه الإجراءات؛
- لها مقاييس وشروط محددة، حيث يتوجب على الأعوان الإقتصاديين المستهدفين التقيد بها؛
- للدولة أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها جراء إتباع سياسة التحفيز الجبائي.

II.3- أشكال التحفيز الجبائي:

يعتبر التحفيز الجبائي أداة إستراتيجية تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية و ذلك من خلال مختلف الأشكال التي تمنح فيها هذه الإعانات؛

- الإعفاءات الضريبية: هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن فئة معينة من المكلفين في تسديد الضرائب المستحقة مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين وفق شروط محددة (مسعودي، 2020، صفحة 05).

ويمكن أن تكون هذه الإعفاءات دائمة كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تكون موجهة لإنتاج أو تقديم خدمات تخضع للرسم على القيمة المضافة، أو إعفاءات مؤقتة كالأنشطة الممارسة من طرف الشباب ذو ي المشاريع الإستثمارية.

- التخفيضات الضريبية: وهو ذلك الإمتياز الذي يمس نسبة معينة من مبلغ الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط. ومثال عن ذلك التخفيض الضريبي الذي يمس الأرباح المعاد إستثمارها.

- الإجراءات الضريبية التقنية: ونقصد بها تلك المعاملات الخاصة للأعباء الضريبية والتي يترتب من خلالها آثار ضريبية تحفيزية ومن بينها:

- **خسائر السنوات السابقة:** وهي تقنية تساعد على ترحيل الخسائر المحققة إلى غاية السنة الرابعة حتى لا يتأثر رأسمال المؤسسة (مسعودي، 2020، صفحة 06).
- **اهتلاك الاستثمارات:** ويقصد به استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، و يتم حسابه كعبئ يخفض من النتيجة المحاسبية، و بالتالي قسط الاهتلاك السنوي يعتبر وفرة ضريبية تستفيد منه المؤسسة و يعتبر من أهم مصادر تمويل الاستثمارات فالقانون الجبائي يسمح للمؤسسات بتطبيق ثلاث طرق لحساب القسط السنوي: طريقة القسط الثابت، الاهتلاك المتناقص، الاهتلاك المتزايد (عطية، 2011).

II.4- أهداف التحفيزات الجبائية :

تعتمد الدولة سياسة التحفيز الجبائي لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- العمل على إحداث التوازن بين مختلف الاستثمارات، حيث تعمل على توجيه الأعوان الإقتصاديين للإستثمار في الأنشطة ذات الأولوية والمناطق المراد ترقيتها (بن لحرش، 2020).
- تساهم الحوافز الجبائية في جذب المزيد من رؤوس الأموال والشركات الأجنبية للإستثمار محليا.
- تعمل الحوافز الجبائية على تعزيز النمو الأقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي المساهمة في خفض معدلات البطالة.
- تحسين التكنولوجيا و الإبتكار من خلال المؤسسات الناشئة و حاضنات الأعمال.
- العمل على رفع مستوى الصادرات من خلال تشجيع الاستثمارات في الصناعات التصديرية وتحسين ميزان المدفوعات.

III- الإطار المفاهيمي للاستثمار:

III.1- مفهوم الإستثمار:

هناك عدة مفاهيم متعلقة بالاستثمار من بينها :

– يقصد بالاستثمار عملية توظيف الأموال أو الموارد في أنشطة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق عوائد مالية مستقبلية (عطا الله، 2011).

– يمكن تعريف الاستثمار على أنه توظيف أو استخدام رأس المال ليكون منتجا أو هو توجيه المدخرات إلى مجالات إنتاجية تسد حاجة إقتصادية من ناحية ، و توفر عائد مالي من ناحية أخرى (المالكي، 2011).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار على أنه عملية تخصيص الموارد (المال والوقت) بهدف الحصول على منفعة مستقبلية متوقعة في ظل المخاطرة وقد يكون هذا الاستثمار محلي (داخلي) أو استثمار أجنبي (خارجي).

III.2– أهمية الاستثمار : يعتبر الاستثمار حجر الزاوية للنمو الاقتصادي الوطني ، حيث يعزز القوة الاقتصادية من خلال دفع عجلة التنمية و تتجلى أهمية الاستثمار في :

- **زيادة الإيرادات وتحقيق الأرباح:** يسهم الاستثمار في إضافة سلع جديدة وتوسيع الأسواق مما يرفع من إيرادات المؤسسات ويعزز الربحية.
- **تخفيض معدلات البطالة:** يلعب الاستثمار دور هام في توفير فرص العمل وذلك من خلال جذب الاستثمار وتوسيع قاعدة التوظيف.
- **دعم الخزينة العمومية:** يسهم الاستثمار في تعبئة الخزينة العمومية من خلال فرض الضرائب والرسوم على المشاريع الاستثمارية.
- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** يساعد الاستثمار في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الخارجية من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
- **التقدم التكنولوجي والابتكار:** يساعد الاستثمار في دعم الابتكار والاختراع وذلك من خلال اكتشافات جديدة وتطوير بعض المنتجات لتلبية احتياجات المجتمع (حجار، 2006).

III.3– مبادئ الاستثمار :

III.3.1– مبدأ الاختيار: بسبب تنوع المشاريع الاستثمارية و تباين مستوى المخاطر المرتبطة بها يسعى المستثمرون دائما لاستكشاف الفرص الاستثمارية وفقا لمواردهم المالية و لذلك يقومون بتقييم الخيارات المتاحة لهم و تحليلها من منظور الاستثمار مع اجراء مقارنة بينها بناءا على نتائج التحليل، و بعد ذلك يقومون بتحديد البديل الأمثل بناءا على المعايير و العوامل التي تعبر عن تفضيلاتهم و أهدافهم الاستثمارية (منصوري، 2006، صفحة 22).

III.3.2– مبدأ المقارنة : يقوم المستثمر باجراء مقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة له بهدف اتخاذ قرار صائب.

تتم هذه المقارنة بناءا على التحليل الأساسي لكل بديل من حيث تقدير التكاليف ومعدل الربحية، ثم يتم مقارنة النتائج بهدف اختيار البديل الأفضل (منصوري، 2006، صفحة 23).

يجب أن يكون مبدأ المقارنة مستندا إلى التحليل العملي للمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى الدراسات التقنية والمالية المتاحة للمستثمر، ثم يتم اختيار المشروع النهائي على أساس الأهداف المخطط لها مسبقا من قبل المستثمر.

III.3.3– مبدأ الملاءمة: يشير هذا المبدأ إلى أهمية اختيار الاستثمارات التي تتناسب مع أهداف و ظروف المستثمر ، فالمستثمر يجب أن يختار الاستثمار الذي يتناسب مع مستوى تحمل المخاطر ، و الأهداف المالية ، و الفترة الزمنية المحددة للاستثمار و غيرها من العوامل الشخصية و المالية (منصوري، 2006، صفحة 23).

يساعد مبدأ الملاءمة الاستثمارية في اتخاذ قرارات صائبة والتي تعكس توازنا مناسبا بين المخاطرة والعائد المتوقع.

III.3.4– مبدأ التنويع: يعتبر من الأسس الهامة في استراتيجية الاستثمار ، حيث يهدف المستثمر الى تقليل المخاطر المالية من خلال توزيع استثماراته على عدة أصول مختلفة و لكن يظل هذا المبدأ تحديا في التطبيق العملي بسبب العوائق و القيود التي يواجهها المستثمرين ، لذلك يعتبر تنويع المشاريع الاستثمارية خيار مناسب للمستثمرين الذين يمتلكون محفظة إستثمارية متنوعة حيث يمكن لهم تقليل المخاطر و تحقيق العائد المنتظر (منصوري، 2006، صفحة 24).

III.4– معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : هناك عدة عوامل قد تؤثر على استثمارات الأجانب في الجزائر من بين أهم هذه العوامل :

– **الإجراءات الإدارية المعقدة:** قد تواجد الشركات الأجنبية صعوبات بمجرد تأسيس الأعمال والحصول على التراخيص اللازمة بسبب التعقيدات الإدارية؛

– **قيود الاستيراد والتصدير:** هناك بعض القيود على استيراد وتصدير السلع والتي تكون عائقا أمام تشغيل الشركات الأجنبية في السوق الجزائرية؛

– **قوانين العمل والعمالة المحلية:** هناك تشديدات في قوانين العمل التي تؤثر على العمالة الأجنبية، و في بعض الأحيان يتطلب التعاون مع العمالة المحلية؛

– **عدم الاستقرار السياسي والأمني:** الاضطرابات الأمنية والسياسية تثير قلق الشركات الأجنبية بشأن استمرارية الأعمال في البلاد؛

– **عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية المستقبلية:** قد تثير الشكوك لدى المستثمرين الأجانب السياسات المستقبلية، والتغيرات المحتملة في السياسة الضريبية والمالية؛

– **البنية التحتية:** هناك تحديات في البنية التحتية والنقل والمواصلات التي تؤثر على قدرة الشركات الأجنبية على تشغيل أعمالها بكفاءة.

ي. مشكل العقار مع تأخر الرد من الجهات المعنية في منح قرار استغلاله.

III.5– قراءة في قانون الإستثمار الجديد 18/22: جاء قانون الاستثمار الجديد 18/22 بجملة من الإصلاحات حيث سعى المشرع الجزائري من خلاله إلى خلق بيئة أعمال تحقق الأمن و الاستقرار للمستثمرين و التشجيع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة الإنتاج المحلي و العمل على تخفيض قيمة الواردات حتى نحافظ على احتياطي الصرف و جعل الميزان التجاري موجب ، هذا كله يساعد على تصنيف الجزائر في التقارير التي تقوم بها المنظمات الدولية.

III.1.5– مضمون قانون الاستثمار :

III.1.1.5– الإصلاحات الجديدة في إطار الهيكل المؤسساتي: من بين أهم التغييرات التي طرأت على قانون الاستثمار في الاطار المؤسساتي:

– تغيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI).

– إنشاء شباك موحد داخل الوكالة مخصص للمشاريع الاستثمارية الكبرى و الاستثمارات الأجنبية مما يتيح دعم أفضل لتحقيقها.

– إعادة تنظيم المراكز التي تم إنشاؤها على مستوى الشبابيك اللامركزية الشاملة الخاصة بتقديم الخدمات اللازمة لإنشاء الشركات وتطويرها وتحقيق المشاريع من خلال تكييفها لحالة كل ولاية.

– اصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 23-17 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.

– إنشاء وكالة وطنية للعقار الصناعي للتسهيل للمستثمر الأجنبي (الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2024).

III.2.1.5–الإصلاحات الجديدة في إطار المعلوماتية : قامت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بإنشاء منصة رقمية للمستثمر و تسييرها، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة في مجال الاستثمار و العرض العقاري ، و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار. وتشكل المنصة الرقمية أداة لتوجيه ومرافقة الاستثمارات من مرحلة التسجيل إلى مرحلة الاستغلال (قانون الاستثمار، المادة 23، 2022). وتتمثل أهداف المنصة الرقمية فيما يلي:

- سرعة معالجة ملفات المستثمرين.
- حوكمة الاستثمار عن طريق إضفاء الشفافية والمساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- السماح للمستثمرين بمتابعة ملفاتهم دون التنقل إلى الوكالة.
- التبادل المباشر والآني للمعلومات بين وكلاء الإدارات ذات الصلة.
- تحسين الأداء الداخلي للمصالح العامة وجعلها أكثر توافر وأسهل في الوصول إليها بالنسبة للمستثمرين (الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2024).

III.3.1.5– الضمانات الخاصة للمستثمر: يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الأنظمة التحفيزية من خلال الاستفادة من أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة بالإضافة إلى ضمان تحويل رأس مال المستثمر أو جزء من العائدات الناجمة عن الاستثمارات المنجزة إلى البلد الأم (قانون الاستثمار، المادة 07،08، 2022)، كذلك تلك الضمانات المتعلقة باستقرار و عدم التعديل في هذا القانون لأكثر من عشر سنوات و بالتالي توفير مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي.

III.2.5– محتوى الأنظمة التحفيزية الخاصة بقانون الاستثمار: توجد ثلاث أنظمة تحفيزية التي من خلالها تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات ، التخفيضات الضريبية حسب تموقع المشاريع و تأثيرها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

– النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى نظام القطاعات.

– النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة ويدعى نظام المناطق.

– الاستثمارات ذات القدرة على خلق الثروة ومناصب العمل ويدعى نظام الاستثمارات المهيكلة.

III.1.2.5– المزايا الممنوحة لنظام القطاعات: زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، يمكن أن تستفيد هذه الاستثمارات من مزايا أخرى تتمثل في :

– مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري.
- الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء.

– مرحلة الاستغلال: الاعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة تتراوح ما بين 03 إلى 05 سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال (قانون الاستثمار، المادة 27، 2022).

III.2.2.5– المزايا الممنوحة لنظام المناطق :

– مرحلة الإنجاز: نفس المزايا المحددة في المادة 27 من هذا القانون.

– مرحلة الاستغلال: الاعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات من 05 إلى 10 سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال (قانون الاستثمار، المادة 29، 2022).

III.3.2.5– المزايا الممنوحة لنظام الاستثمارات المهيكلة :

– مرحلة الإنجاز: نفس المزايا المذكورة في المادة 27 من هذا القانون.

– مرحلة الاستغلال: الاعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات من 05 إلى 10 سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال بالإضافة إلى تكفل الدولة جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة الضرورية لتجسيد المشروع (قانون الاستثمار، المادة 31، 2022).

IV – الدراسة التطبيقية :

IV.1– الطريقة والأدوات : لقد اعتمدنا في دراستنا أساسا على دراسة الحالة بالاعتماد على :

–الشق الأول يتمثل في دراسة تحليلية لمختلف الاحصائيات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد لولاية برج بوعريريج من خلال جمع مختلف الاحصائيات الخاصة بمختلف القطاعات للوكالة.

– الشق الثاني يتمثل في دراسة حالة للشركة (Sarl Tub Max) شركة ذات مسؤولية محدودة للأشغال العمومية والتهيئات الكبرى المسجلة لدى الوكالة والمستفيدة من المزايا الجبائية وذلك من خلال التوجه الى مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج والوقوف على مختلف التسهيلات والتحفيزات الجبائية التي تحصلت عليها المؤسسة في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

IV.2– دراسة تحليلية للاحصائيات الخاصة بالاستثمارات لوكالة برج بوعريريج للفترة (2021–2023):

الجدول رقم (01): عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة للفترة (2021–2023) الوحدة : مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	نسبة المشاريع	التكلفة	نسبة التكلفة	مناصب الشغل	نسبة مناصب الشغل
الزراعة	13	% 3,4	3488	% 6,19	231	% 2,88
البناء و الري	39	% 10,21	5941	% 10,55	1095	% 13,67
الصناعة	279	% 73,04	38152	% 67,74	5646	% 70,48
النقل	25	% 6,54	3317	% 5,89	315	% 3,94
السياحة	4	% 1,05	1051	% 1,86	97	% 1,22
الخدمات	12	% 3,14	626	% 1,11	286	% 3,57
الصحة	10	% 2,62	3747	% 6,65	340	% 4,24
المجموع	**382**	**% 100**	**56322**	**% 100**	**8010**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار برج بوعريريج.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أنه تم تسجيل 382 مشروع بقيمة مالية مقدرة ب 56322 مليون دج واستحداث 8010 منصب شغل خلال الفترة المدروسة.

ومن الملاحظ أن القطاع الذي أخذ أكبر دعم من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار برج بوعريريج هو قطاع الصناعة حيث بلغ عدد المشاريع 279 مشروع أي بنسبة قاربت 73,04 % من المشاريع الكلية و ساهمت في 5646 منصب عمل.

وهذا ما يفسر اهتمام الاعوان الاقتصاديين بقطاع الصناعة بمختلف فروعه، في حين حل قطاع البناء في المرتبة الثانية ب 39 مشروع أي بنسبة 10,21 % من المشاريع الكلية وخلق 1095 منصب عمل وهذا راجع إلى مختلف الصيغ السكنية التي تعتمدها الدولة.

أما باقي القطاعات فكانت نسبة المشاريع فيها ضئيلة تتراوح ما بين 1,05 % و 6,5 % فهي لا تتماشى و سياسة التحفيزات الجبائية التي تسعى الدولة من خلالها الرقي بقطاعي الزراعة و السياحة و جعلهما بدائل إقتصادية للايرادات النفطية.

تبرز هذه النتائج أهمية الإصلاحات القانونية في خلق بيئة إستثمارية أكثر جاذبية ومرونة من خلال تعزيز ثقة المستثمرين وفتح آفاق جديدة أمام المبادرات الاقتصادية خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تتطلب حلولا مبتكرة واستجابة سريعة لمتغيرات السوق.

وتؤكد هذه المؤشرات الإيجابية الدور المتنامي للمنصة الرقمية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في مرافقة المستثمرين وتوجيه المشاريع نحو تجسيد فعلي على أرض الواقع بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوعالاقتصادي في الجزائر.

IV.3- دراسة تحليلية لمختلف المعلومات المتحصل عليها من مصلحة تسيير الملفات الجبائية – مركز الضرائب ولاية برج بوعريريج :

سنتطرق في هذا الجانب التطبيقي لأحدى المؤسسات التي استفادت من التحفيزات الجبائية في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

IV.3.1- تقديم المؤسسة :

تتكون شركة (Sarl Tub Max) من شريكين: الأول مسير والثاني شريك. رأسمال الشركة يقدر ب 1200000 دج تابعة للنظام الحقيقي، استفادت المؤسسة من قرار لمنح الامتيازات الجبائية من الوكالة لمدة ثلاثة سنوات تحت رقم 2018 / 34 / 00050 بتاريخ 2018/05/25 وهي المرحلة الأولى التي تستفيد المؤسسة من إعفائها من الرسوم الجمركية الخاصة باقتناء، بالإضافة إلى تسليمها شهادات الاعفاء (F20) من الرسم على القيمة المضافة.

الجدول رقم (02): تكلفة الشراء للمعدات المقتناة خلال الفترة بين (2018 – 2020) الوحدة: دينار جزائري

البيان	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ الإجمالي للمعدات خارج الرسم (HT)	56319393	102214179	44195516	202729088
المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة (TVA)	10700685	19420694	8397148	38518527

المصدر : قائمة التجهيزات المقتناة الخاصة بالمؤسسة.

يبين الجدول رقم (02) المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة للفترة 2018 – 2020 وهذا ما يفسر حصولها على التحفيزات الجبائية والمقدرة ب 38518527 دج حيث عرفت سنة 2019 قيام المؤسسة باقتناء تثبيتات بمبلغ أكبر مقارنة ب 2018 و2020.

مما يؤكد أن المؤسسة استفادت من وفرة ضريبية في فترة أقل من الفترة المحددة في مقرر منح الامتياز وبالتالي قامت بإجراء طلب تحرير محضر الدخول في مرحلة الاستغلال قبل انتهاء الآجال القانونية.

الجدول رقم (03): الإعفاءات الجبائية في مرحلة الاستغلال الوحدة: دينار جزائري

السنوات	عدد العمال	رقم الاعمال	IRG / S	الاعفاء منTAP	الاعفاء منIBS	نسبة التقدم في المشروع خلال مرحلة الاستغلال
2020	15	12711501	445446	222451	1597180	31%
2021	27	20138566	801803	352425	1933887	60%
2022	33	16883047	979981	253245	1472031	81%
المجموع	75	49733114	2227230	828121	5003098	-

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على الملف الجبائي للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن رقم الأعمال السنوي للمؤسسة عرف تطورا ملحوظ بسبب المزايا الجبائية التي استفادت منها المؤسسة مما أدى إلى تحقيق أرباح سنوية هائلة والذي بدوره إنعكس إيجابا على المؤسسة بتوفير مناصب شغل جديدة، وهذا ما يشجع المؤسسة على إعادة إستثمار أرباحها في مجال المقاولة كتوسعة للمشروع.

حسب قرار الاستغلال رقم 121/34/2020 بتاريخ 2020/08/09 فإن المؤسسة استفادت من إعفاء فيما يخص الرسم على النشاط المهني بقيمة 828121 دج وإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بقيمة 5003098 دج.

وفي إجمالي المشروع ككل (مرحلة الإنجاز + مرحلة الاستغلال) استفادت المؤسسة من 828121 دج + 5003098 دج + 38518527 دج أي ما يعادل: **44349746 دج** والذي يعتبر نفقة جبائية بالنسبة للدولة.

وفي المقابل قامت المؤسسة بتسديد مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور للخزينة العمومية بقيمة **2227230 دج** وتوفير 75 منصب شغل.

فمن الملاحظ أنه يوجد تباين كبير بين الضريبة المسددة فعليا و الضريبة الواجبة التسديد في حالة عدم الاستفادة من المزايا، و منه نستنتج أن الدولة تستخدم الأنظمة التحفيزية من أجل تخفيف العبء الضريبي على المكلف بغية تحقيق أهدافها الإستراتيجية و المتمثلة في إستحداث مناصب شغل جديدة و استقطاب الاستثمارات الأجنبية.أدخل نتائجك في هذا القسم بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، ويجب عرض ملخص عن البيانات المجمعة في صورة نسب أو مجاميع، ثم استعراض التحليل الذي تم إجراؤه على تلك البيانات المجمعة باستخدام كل من النص والوسائل التوضيحية (الجداول والأشكال المشار إليها في الملحق)وفقا للطريقة والأدوات المستعرضة أعلاه، و بعد عرض النتائج يمكن تقييم وتفسير مضامينها إحصائيا واقتصاديا على ضوء الفرضيات،و مقارنة بما توصل له الآخرين في الدراسات السابقة.

V- الخلاصة :

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية و الوقوف على دور التحفيزات الجبائية في تشجيع و ترقية الاستثمار بالجزائر عن طريق هياكل الدعم ، إتضح أن سياسة التحفيزات الجبائية لاقت تجاوبا كبيرا من قبل المستثمرين للإستفادة من هاته المزايا مما أثر إيجابا على خلق مناصب شغل بالإضافة إلى الإصلاحات الجديدة في قانون الاستثمار رقم 18/22 و الذي يهدف إلى إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق إضفاء مبدأ الشفافية و ذلك من خلال إنشاء منصة رقمية للمستثمر على مستوى الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (AAPI) ، و ضمانات قانونية للمستثمر الأجنبي تسمح بتحويل الأموال إلى الخارج للشركة الأم.

غير أنه لازال الاستثمار بالجزائر في القطاعات الحيوية للإقتصاد بعيدا عن تطلعات الدولة، لذلك نقترح سلسلة من التدابير التي تعزز مناخ الاستثمار في الجزائر:

- تحسين البيئة الضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير حوافز خاصة للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة المتجددة والصناعة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- الزيادة في سرعة تدفق الانترنت مما يسهل ولوج المستثمرين لتسجيل استثمارهم ومتابعته على المنصة الرقمية للمستثمر.

- الإحالات والمراجع:

[1] نواصرية، الزهراء. (2022). **دور التحفيز الجبائي في دعم وتشجيع المقاولاتية في التشريع الجزائري** .مجلة الفكر القانوني والسياسي، (1)، 817.

[2] حبار، حاج محمد أمين، &مراد، ناصر. (2022). **دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية** .مجلة دراسات جبائية، 11(2)، 107.

[3] مسعودي، محمد، &لواليب، فوزي. (2020). **تأثير التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر** .مجلة البديل الاقتصادي، 6(1)، 6–5.

[4] بن لحرش، مراح. (2020). **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر** .مجلة الدراسات المالية والإدارية، 7(1)، 4.

[5] عطية، عبد الرحمان .(2011).**المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي** (الطبعة الأولى).

[6] عطا الله، ماجد أحمد.(2011). **إدارة الاستثمار** (الطبعة الأولى). دار أسامة للنشر والتوزيع .

[7] المالكي، عبد الله.(2011). **إستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن** .دار مستقبل النشر والتوزيع.

[8] حجار، مبروكة.(2006). ***أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة*** (رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر).

[9] منصوري، الزين.(2006). ***آليات تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية*** (أطروحة دكتوراه، الجزائر).

[10] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (2024). تم الاسترجاع من: http://www.aapi.dz

[11] الجزائر. (2022). قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 28 يوليو 2022.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عادل بن التومي & محمد زرقون (2026)، مساهمة التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر - دراسة حالة مؤسسة تيب ماكس (TUB MAX) ببرج بوعريريج -، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 12 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 287-295.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لرخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**